

بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبل النهوض بها

أ.د. عماري عمار
أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر

Résumé

L'objet de cette étude consiste à traiter le concept du développement humain et par la même à traiter ses principaux indicateurs en mettant l'accent sur ce qui a été réalisé jusqu'à ce jour dans ce domaine, notamment : la santé, l'éducation, le chômage, la pauvreté et l'amélioration de la qualité de vie du citoyen algérien.

ملخص:

تهدف هذه المقالة دراسة مفهوم التنمية البشرية كمصطلح جديد والتعرف على مؤشراتته، فضلا عن ذلك الوقوف على ما تحقق من تنمية لدى الإنسان الجزائري في مجالات الرعاية الصحية والمرافق التعليمية، كبح جماح مشكلة البطالة والقضاء على الفقر وتحسين مستوى معيشة الإنسان الجزائري. وسبل تحقيق تنمية بشرية حقيقية.

مقدمة:

لقد برز مصطلح التنمية البشرية كمفهوم على الأقل في الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن العشرين على غرار سنوات الأزمات الاقتصادية التي حدثت في عشرية الثمانينات التي ارتبطت بالسياسات الانكماشية في الدول المتقدمة وكذا الانهيار في أسعار الطاقة وفي صادرات المواد الأولية وتبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت كعلاج لهذه الأزمات الاقتصادية. ان كل هذا كانت له الآثار السلبية على الجوانب الاجتماعية للبشر ذلك ان حياة الناس تتأثر بالقرارات والسياسات الحكومية. لقد جاء مصطلح التنمية البشرية بديلا موسعا لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد يعتبر بان الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب والعناية الصحية هو الطريق المناسب لتحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي. كما يعتبر العدالة في توزيع الدخل وزيادة التوظيف وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من الأهداف المركزية لهذه التنمية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ان الجزائر ومن خلال تحولها من الاقتصاد المخطط إداريا إلى اقتصاد السوق، لم تهتم كثيرا بالتنمية وتطوير الإنسان نفسه. فضلا عن عدم وضوح مكانة مفهوم التنمية البشرية ضمن أهداف السياسات المنتهجة. انطلاقا من هنا يمكن طرح مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي " إلى أي مدى وصلت إليه التنمية البشرية في الجزائر وما هي سبل النهوض بها".

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم التنمية البشرية كمصطلح جديد والتعرف على مؤشراتته، فضلا عن ذلك الوقوف على ما تحقق من تنمية لدى الإنسان الجزائري في مجالات الرعاية الصحية والمرافق التعليمية، كبح جماح مشكلة البطالة والقضاء على الفقر وتحسين مستوى معيشة الإنسان الجزائري. وسبل تحقيق تنمية بشرية حقيقية.

فرضيات البحث:

تقوم هذه المقالة على الفرضيات التالية:

- ان مفهوم التنمية البشرية الذي يروج له في الآونة الأخيرة ورغم أهميته بالنسبة للدول المقدمة، فإنه لا يمكن ان يلغي المفاهيم السابقة لتحقيق التنمية المنشودة بالنسبة للدول النامية؛

ان مفهوم التنمية الجديد في الجزائر، لا يزال مبهم لدى الكثير من صناعات القرار ومتخذي السياسات؛

ان التحسن في مؤشرات الاقتصاد الوطني في الجزائر لم يتبع بتحسن في الحالة الاجتماعية للإنسان الجزائري.

منهج البحث:

لانجاز هذا البحث سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على بعض مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر، كالصحة والتعليم والفقر والبطالة وغيرها.

مفهوم التنمية البشرية:

لقد اختزل مفهوم التنمية خلال حقبة الخمسينات والستينات إلى مجرد النمو الاقتصادي السريع، حيث كان ينظر إلى البلدان النامية بأنها تلك التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا عن ذلك المتحقق في البلدان المتقدمة، وبالتالي طغت النظرة الاقتصادية على مفهوم التنمية التي ركزت على زيادة الإنتاج من خلال زيادة المدخرات والاستثمارات والمعونات الأجنبية. وهكذا عُرِفَت التنمية اندك بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي مقارنة بالزيادة في معدل السكان.

غير ان الواقع والممارسات بينت عدم صحة مثل هذه النظرة إلى التنمية خلال فترة الستينات والسبعينات، ذلك ان دولا عديدة حققت معدلات نمو في الدخل الوطني معادلا بل في بعض الأحيان أعلا من تلك في الدول المتقدمة، إلا ان جزءا كبيرا من سكان هذه الدول بقيت تعاني من الفقر والجهل وسوء التغذية وانتشار الأمراض بها وتزايدت معدلات البطالة فيها. وعلى النقيض من ذلك استطاعت دولا نامية أخرى لم تشهد معدلات النمو فيها سوى معدلات متواضعة، تحقيق تقدما في عدد من مجالات حياة الناس كرفع معدلات المتعلمين وزيادة طول عمر الإنسان والقضاء على الكثير من الأمراض وغيرها.

من هنا تغيرت الرؤية إلى مفهوم التنمية ولم يعد يقتصر هذا المفهوم على مجرد النمو في الدخل الفردي ولا إلى مدى توفر الأموال المطلوبة للاستثمار، ذلك ان الكثير من الاقتصاديات النامية كانت تعاني من اختلالات في اقتصادياتها، والتي ترجع إلى¹:

طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدول النامية، وما تنسم به من تفاوت في توزيع النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ طبيعة العلاقات الدولية التي تربط البلدان النامية بالبلدان المتقدمة، والتي هي بدورها نتاج تطور تاريخي طويل لنظام دولي اتسم بدرجة عالية من عدم التكافؤ والاستغلال، وأصبحت بمقتضاه الدول النامية تابعة للدول المتقدمة؛ علاقة القوى التي تنشأ من وجود وتفاعل هذه الهياكل والأطر المحلية والدولية وتحدد توزيعا معيناً للسلطة، وتضع في يد قوى اجتماعية معينة سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وهكذا بدا واضحا التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي، بينما تتمثل التنمية في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستثمار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية².

إلا انه مع مطلع الثمانينات، تبذرت كل تلك الأمانى والآمال التي كانت معقودة على تحقيق مثل تلك التنمية المنشودة بفعل الأزمة العالمية التي حدثت في سنوات الثمانينات والتي ارتبطت بالسياسات الانكماشية في الدول المتقدمة والسياسات الحمائية التي اتخذتها في وجه صادرات الدول النامية وكذا الانهيار الكبير في أسعار الطاقة وفي صادرات المواد الأولية، فضلا عن انخفاض المعونات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية وتزايد أعباء الديون الخارجية وخدماتها وكذا تلاشي فرص الدول النامية في الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من الدول الصناعية. وهكذا فلم يحدث تحسن في مستوى معيشة أغلبية السكان بل زاد عدد من يعيشون تحت خط الفقر، ولم يتم تحقيق التوظيف الكامل لطالبي ذلك، حيث معدلات البطالة أصبحت عبئا كبيرا ومرضا استعصى علاجه، من جانب آخر فان تبعية الدول الراغبة في التنمية زادت شدة وفي مختلف إشكالها المالية والتكنولوجية والتجارية وحتى الثقافية.

لقد انقلبت المفاهيم، وانقلبت عملية التنمية إلى خرافة أو ما أطلق عليها بـ "خرافة التنمية"³ ذلك انه خلال الأربعين عاما التي خلت فان من حوالي 130 دولة، هناك قليل جدا من هذه الدول تحولت إلى دول صناعية حديثة (كوريا، تايوان، سنغافورة وهونج كونج). بينما أغلبية الدول النامية الأخرى فقد بقيت تائهة وسط إخفاق مختلف البرامج والسياسات التنموية، ذلك ان الاختلالات الداخلية والخارجية الاقتصادية والمالية، هي السمات الغالبة على اقتصادياتها، حيث معدلات نمو سالبة في ناتجها المحلي، نقص كبير في تمويل استثماراتها، معدلات بطالة عالية، نقص في إشباع حاجات الناس، زيادة في تبعيتها خاصة المالية والتكنولوجية للدول المتقدمة.

من هنا ظهرت تصورات جديدة على اعتبار أن الإنسان هو محور التنمية وصانعها وهو من تجب أن تؤول إليه خيراتها. هذه التصورات الجديدة أطلق عليها مفهوم التنمية

البشرية ، وهو ضرورة أن تولي التنمية اهتماما كبيرا للبشر وتطوير قدراتهم الابتكارية. ويبرز بوجه خاص هنا إعادة تشكيل برامج التعليم والثقافة والقضاء على الأمية لدعم قيم العمل المنتج وبناء روح المشاركة وإيقاظ الضمير الوطني.⁴

في هذا الاطار يقدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1993 تعريفه للتنمية على أنها " تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس. فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواء في الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلق. والتنمية من اجل الناس معناها كفاءة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسعا وعادلا. والتنمية بواسطة الناس، معناها إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها"⁵.

إن مثل هذا المفهوم الجديد يحمل مجموعة من التصورات لعل أهمها:

1- معالجة مشكل الفقر، حيث يمثل استئصال هذه الآفة التحدي الأكبر الذي يواجه الدول النامية حسب أصحاب التصور الجديد للتنمية، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

2- الارتقاء بالتعليم الذي يعتبر احد أهم آليات التكوين الاجتماعي للشخصية الإنسانية، وهو العنصر الأكثر وضوحا وتأثيرا على النشاط والحركة داخل المجتمع لتحقيق التنمية البشرية، إذ يكاد يوجد إجماع على الدور الوظيفي للتعليم في إنضاج الوعي الاجتماعي والسياسي، ومن ثم دعم التنمية.

3- تعتبر الصحة مركز تحقيق التنمية البشرية، ذلك ان الصحة الجيدة ضرورة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة. فالصحة لا تعني انعدام المرض فحسب بل تعني أيضا حقوق الإنسان الأساسية في المياه النظيفة، المرافق الصحية، والخدمات الصحية العالية الجودة والمحتملة ماديا التي يراعى فيها المساواة. وهكذا تدعو الحاجة الى وضع المسائل الصحية في قلب مشاغل التنمية البشرية.

وحسب مؤتمر الأمم المتحدة لأهداف التنمية للألفية الثالثة، الذي انعقد في سبتمبر 2000، فقد تم تبني عددا من الأهداف العامة المرتبطة بتوقيت زمني في مجال التنمية وهي⁶:

- تخفيض عدد الفقراء المدقعين بمقدار النصف عام 2010؛
- تحقيق حصول نصف الإناث والذكور على التعليم الابتدائي على الأقل؛
- خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ووفيات الأمهات بمقدار الثلثي والثلاث أرباع على التوالي؛
- إيقاف انتشار مرض نقص المناعة والالتهاب الكبدي الوبائي والملا ريبا؛
- التأكد من وضمان الحفاظ على البيئة واستدامتها؛
- تطوير المشاركة في التنمية. ... الخ

ما تجدر الإشارة إليه، هو انه ورغم شمولية هذا المفهوم للتنمية، إلا إن هذا التصور واجه العديد من الانتقادات، إذ يرى البعض بأنه لا يحدد النقاط الواجب على الدول النامية الانطلاق منها والسياسات اللازمة لمعالجة تخلفها وعدالة العلاقات الدولية

الواجب توفرها. ويذهب البعض الآخر الى أن كل ما جاء من مفاهيم للتنمية البشرية هو اختيار المؤسسات الدولية ويرتبط بالمناسبات التي تحدها هذه المؤسسات، ولا يلبي خصوصيات المجتمعات النامية ولا يراعي خصوصيات البلدان النامية الداخلية وعلاقتها الخارجية، بل هو استنساخ للمفاهيم والنظريات الموجودة في الدول المتقدمة، ولا يناسب الدول النامية لاختلاف أنماطها ومحدداتها، واستبدال المفهوم وجعله أكثر اتساعا، لا يعني انه أصبح قادرا على معالجة مشاكل التنمية في العالم النامي أو انه يحوي جميع جوانب التنمية والتقدم.⁷

الملاحح العامة للتنمية البشرية في الجزائر:

انطلاقا من المفاهيم السابقة للتنمية، نتساءل عن مفهوم التنمية البشرية في الجزائر خلال مسيرة تطور المجتمع الجزائري. الواقع انه لو تفحصنا مسيرة أكثر من أربعين سنة من عمر تجربة التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر لميزنا ما بين مرحلتين اثنتين متميزتين.

الأولى والتي سادت منذ البدايات الأولى للاستقلال وحتى نهاية عشرية الثمانينات ، حيث اتضح بجلاء ان مفهوم التنمية البشرية في ذلك الوقت في الجزائر مشتق من التوجهات والمنطلقات التي تحكم فلسفتها التنموية والتنمية الإنسانية على وجه الخصوص وهي :

- القضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق التقدم والعيش الكريم للمواطن الجزائري؛
- رفع مستوى معيشة المواطنين وإزالة مظاهر الفقر والعوز وضمان العدالة في توزيع الدخل؛
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وذلك بتكوين وتنمية القدرات والكفاءات العلمية والمعرفية.

أما الثانية حيث بدأت ملامحها مع بداية الثمانينات، حيث ملاحح نموذج تنمية جديد بدأت ترسو على السياسات المنتهجة اقتصاديا واجتماعيا، أي التحول الى اقتصاد السوق، وبداية الإصلاحات الاقتصادية.

الواقع ان مفهوم التنمية في ظل هذه التوجهات الجديدة لابد وان يتغير وفقا لذلك ويأخذ المسار الجديد وفقا لنموذج التنمية الجديد المرتكز على القطاع الخاص واليات السوق، بعد أن تخلت الدولة عن الكثير من الوظائف التي كانت تقوم بها وبشكل كبير للمجتمع، وتحرير الأسعار وإطلاق العنان لها، بعد انهيار القطاع العام واعتماد الاقتصاد الحر. وهنا يطرح السؤال، هل إن الانفتاح والخصوصية وانحصار دور الدولة أفضل للتنمية البشرية من السياسات السابقة القائمة على امتلاك أو إدارتها للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؟ وهل هناك علاقة بين التنمية البشرية وانفتاح الاقتصادي.

يرى البعض ان زيادة التحرر زاد من الخلل في توزيع الدخل في المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة، حيث زاد دخل فئة محدودة وبمعدلات خيالية، وفي نفس الوقت انتشر الفقر لجزء اكبر من المجتمع. غير أن هناك جهات أخرى مثل البنك الدولي والذي يرى أن زيادة التحرر الاقتصادي سيزيد من المساهمة في زيادة الكفاءة الاقتصادية، وهذا بدوره سيزيد من فرص العمل المتاحة وخاصة للطبقة المحرومة⁸.

في الواقع إن زيادة التحرر الاقتصادي في الجزائر أدت الى تخلي الدولة عن سياسة الدعم للسلع وخاصة المواد الضرورية، كما أن الجانب الصحي الذي كان يستفيد منه غالبية السكان المحتاجين قد قلت فعاليته بسبب انخفاض المخصصات المالية له، في نفس الوقت بدأت تظهر المدارس الخصوصية الى جانب المدارس العمومية، ورغم إن هذه الأخيرة لازالت تلقى بعض الاهتمام من طرف الدولة إلا إن فعاليتها تنخفض وبشكل كبير عن تلك التي يديرها القطاع الخاص، بسبب الاكتظاظ وقلة الأساتذة الأكفاء وانخفاض أجورهم وتردي حالتهم الاجتماعية.

وعلى ما يبدو، ان أنصار انسحاب الدولة من المجال الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية قد نجحوا في تحقيق أهدافهم، كما حصل تماما في المجال الاقتصادي عندما أهمل تجديد القطاع العام الاقتصادي لإظهاره بمظهر الفاشل تمهيدا لخصصته وفسح المجال أمام القطاع الخاص ومنحه التسهيلات الكاملة والدعم اللازم. إلا أن الذي حصل هو ان فئة قليلة ومحدودة من القطاع الخاص استطاعت الاستفادة من الفرصة في حين ان هذه السياسة أدت الى تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في الوقت الذي لم يستطع القطاع الخاص ملء الفراغ.

الصحة: حدث في السنوات الأخيرة تحوُّل كبير في النظرة إلى التنمية وفي مصطلحاتها. ففي حين كان يُنظر في ما مضى إلى التنمية باعتبارها مرادفاً للنمو الاقتصادي، الذي كان يُعتبر الغرض النهائي للتنمية، فإنه يُنظر حالياً إلى تقليص الفقر باعتباره المرمى الأسمى للتنمية. وفي حين أن الطريق إلى النمو الاقتصادي كان في ما مضى يتمثل في الاستثمار في رأس المال المادي، فإنه من المعترف به الآن أن العديد من أشكال رأس المال، بما فيها رأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي، تُسهم في نمو الناتج. ويُنظر إلى الفقر ذاته باعتباره مفهوماً متعدِّد الأوجه، فهو لا يعني عدم كفاية الدخل، فحسب، بل يعني أيضاً عدم كفاية القدرات على الكسب أو عدم ملائمة هذه القدرات لمقتضى الحال، بسبب اعتلال الصحة، والجهل، والافتقار إلى السلطة والصوت المسموع. وفي حين أنه كان يُفترض في ما مضى أن فوائد النمو الاقتصادي تعود في نهاية المطاف بالنفع شيئاً فشيئاً على الفقراء، فإنه يُنظر الآن إلى رعاية الفقراء بتحسين أسباب معيشتهم، وتوفير الخدمات الصحية لهم، والتدبير الأنبي لشؤونهم، باعتبارها حملة مباشرة على ضروب الحرمان تلك، واستثماراً في قدرات الفقراء على تخليص أنفسهم من شرك الفقر. ولا يزال النمو الاقتصادي يُعتبر أمراً مرغوباً، ولكن من حيث دوره المحوري في تعزيز قدرة قاعدة الموارد على إيتاء الخدمات الاجتماعية، وتعزيز فرص العمل المنتج، وتحسين الإدارة، وليس من حيث كونه غاية في حد ذاته⁹. ان الصحة الجيدة من دون شك تعتبر رأس مال الإنسان، فالحياة بحد ذاتها من أكثر السلع نفاسة. كما ان الصحة تعتبر ضرورة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية، ذلك ان الصلة قوية بين الصحة والإنتاجية بالنسبة للفرد وللمجتمع، فالصحة تساهم في معالجة الضعف والوهن وعدم القدرة على التحمل للإنسان. وهذه كلها توسع قاعدة المورد البشري وتحسنه أيضاً، بالإضافة الى إنها حق لكل إنسان.

وبين التنمية البشرية المستدامة وبين الصحة علاقة طردية ومركبة، فبينما الصحة من أهم القطاعات التي تستهدفها التنمية فهي من جانب آخر تعد من أهم ركائز التنمية ودعائمها ، لأن الصحة - بالدرجة الأولى - مرتبطة بالحاجة الشخصية للإنسان ، الذي هو منطلق التنمية وغايتها- ولذلك- بالضرورة - فلا تنمية في ظل غياب مقومات صحة الإنسان.¹⁰ من جانب آخر، عندما نتكلم عن الصحة فإننا لا نعني بذلك انعدام المرض فقط بل كذلك حق الإنسان في المياه النظيفة والمرافق الصحية والخدمات الصحية العالية الجودة والمحتملة ماديا والتي يراعى فيها المساواة.

لنحاول ملاحظة وتحليل واقع الصحة في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية، فحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2004 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يشير الى ان نسبة الإنفاق على الصحة في القطاع العام في سنة 2001 بلغ 3.1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ولم يزد عن سنة 1990 الذي بلغ فيه 3 بالمائة سوى بنسبة بسيطة جدا¹¹، رغم ان وضع البلاد المالي وكذا الاقتصادي تحسن بشكل كبير في سنة 2001 مقارنة بسنة 1990 حيث كانت الجزائر تعيش حالة أزمة متعددة الجوانب - اقتصاديا وماليا وكذا اجتماعي. ومن جانب آخر لو تتبعنا إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء حول واقع الصحة في الجزائر حسب ما تبينه الأرقام المالية في الجدول حيث يمثل بعض الأنواع من الأمراض الفتاكة وتطورها خلال سنوات 1998-2003 الأخيرة.

جدول لرقم 01: تطور بعض أنواع الأمراض في الجزائر خلال سنوات 1998-2003

أنواع الأمراض	1998	1999	2000	2001	2002	2003
مرض السحايا	3250	3789	3623	4027	4607	6241
التيفويد	2767	2881	2805	2077	3218	1110
الكيس المائي	678	627	771	651	644	692
أبو حمرون	3132	2295	1601	2423	6674	12688
التراكوما	749	649	791	914	1495	1359
التيتانوس	28	18	12	14	4	2
السعال الديكي	13	7	32	141	60	17

www.ONS.DZ

واضح من الأرقام ان الحاجة تدعو الى معالجة المسائل الصحية لا من جانب وزارة الصحة وقطاع الصحة فحسب بل أيضا وربما كان هذا أكثر أهمية، من جانب قطاعات أخرى مثل الري والزراعة والطاقة . وفي هذا الإطار لا بد من:
مكافحة واستئصال الأمراض التي تنتقل بالعدوى؛
التشخيص والمعالجة الفورية للأمراض الشائعة؛
الوقاية من الأمراض الصحية والحوادث المهنية؛
تحسين سبل الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي؛
حماية صحة القطاعات السكنية المستضعفة، خاصة الأطفال والنساء وكبار السن، وغيرها من الأمور التي تتصل بأعلى ما يملكه الإنسان، ألا وهو صحته.

ورغم ان هذا العمل يتطلب موارد كبيرة إلا ان الجزائر لا تنقصها مثل هذه الموارد خاصة في الوقت الحاضر، فهي قادرة على تغطية جميع الاحتياجات في مجال الصحة وتوفير المياه العذبة والمرافق والخدمات الصحية بالكمية وبالجودة المطلوبتين.

وقناعتنا أن الصحة مطلوبة ، ليس فقط في انتشارها وامتدادها الأفقي بما يتيح ديمقراطية الخدمة الصحية وسهولة وصولها إلى السواد الأعظم من أفراد المجتمع، ولكنها مطلوبة أيضاً في نوعيتها ونموها الرأسي، بما يعني الجودة التي تتحقق من خلال تأهيل الطاقات البشرية وتدريبها في مختلف تخصصات المهن الصحية الأساسية والمساعدة. فحدوث خلل في أي هذه المهن ينعكس سلباً على مجموع القطاع الصحي، بل على مسار التنمية. ولذلك فالخطيط السليم ينبغي أن يوازن بين المهن والخدمات الصحية وبين احتياجات المجتمع، فالأموال الطائلة التي ترصد لتشبيد مستشفيات ضخمة فخمة تخدم شريحة ضئيلة بخدمات عالية التخصص، لا ينبغي أن يوجهها تقدير على مستوى الرعاية الصحية الأولية، التي تدعم التوعية الصحية وتعزز مفهوم الصحة الشعبية . كما لا يجب أن يحوز الطب العلاجي جل الموارد بينما لا يوجه للصحة الوقائية اهتمام موزن. وفي السياق نفسه فإن خدمة أساسية مثل التمريض تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، حيث إن من الأمور اللافتة في مجتمعنا الفجوة الواسعة في توظيف مهنة التمريض على الرغم من الصلة العضوية بين هذه المهنة الإنسانية وطبيعة كل مجتمع. التعليم: ان تقدم الدول يعتمد أولاً وقبل أي شيء على تقدم شعوبها، وما لم تتم أرواحهم وإمكاناتهم الإنسانية فلن تستطيع ان تنمي أي شيء آخر من الناحية المادية والاقتصادية وحتى الثقافية.

ان قضية التعليم باعتبارها عاملاً في التنمية يعتمد على أساس عملي: إنها استثمار جيد، وفي الحقيقة ان الدليل المتاح يشير الى أنها استثمار جيد جداً. فمنطق القضية في إيجاز يقول، ان معظم نمونا الاقتصادي يمكن تفسيره بالاستثمارات المتزايدة في رأس المال البشري وفي تعليم الناس وتربيتهم ومهارتهم. ومن دون شك فان الموارد البشرية المتعلمة والمستثمرة في النشاط الاقتصادي لا بد وان تنتج الثروة المتزايدة، وان أحسن استثمارات الإنسان كما تدل الدلائل هي استثمار الإنسان لنفسه.¹²

ان لفترة التسعينات وحتى الوقت الحاضر أهمية خاصة في تطور المجتمع الجزائري، إذ أنها تناظر فترة الإصلاحات ، ولعل أهم ما تلح عليه هذه الإصلاحات بحجة تحقيق التوازنات الكبرى، هو التخلي المفاجئ للدولة عن الوظائف التي كانت تؤديها للمواطنين منذ الاستقلال في مجالات الدعم المباشر وغير المباشر لمختلف أسعار السلع الاستهلاكية، الطب المجاني، السكن الاجتماعي التعليم بمختلف أطواره وان كان بحدّة اقل وهو موضوع بحثنا وغيرها من الوظائف التي أُلقيت على كاهل الدولة بحكم النظام الاقتصادي والاجتماعي المنتهج منذ البدايات الأولى للاستقلال.

الواقع ان الجزائر قد نجحت في توسيع قاعدة التدريس بشكل كبير، فبالرغم من عدم كفاية عدد المعلمين والأساتذة وقلة المدارس والجامعات والوسائل والإمكانات الأخرى ذات العلاقة بالتعليم مع بداية فترة الاستقلال، إلا ان وجه التعليم وحقيقته قد تغير بشكل

جوهرى دون أدنى شك، ذلك ان عدد المدارس والثانويان والجامعات قد تضاعف عدة مرات كما ان القيد المدرسي والتسجيل الجامعي هو كذلك تضاعف و بشكل اكبر.

والجدول الموالي يوضع تطور أعداد التلاميذ المسجلين في الأطوار الابتدائية والثانوية والجامعية لسنوات 2000/2001- 2004/2005.

جدول رقم 02: تطور التسجيل في التعليم بمختلف أطواره بين سنة 2000-2005.

السنوات	2000/2001	2001/2002	2002/2003	2003/2004	2004/2005
التعليم الابتدائي	6736320	6807957	9127986	6729496	6617976
التعليم الثانوي	975862	1041047	1095730	1122395	1123123
التعليم العالي	488617	569929	616572	653201	755463

www.ons.dz

إلا انه ورغم ان الإنفاق على التعليم يعتبر من النشاطات الحكومية في جميع الدول دون استثناء، فان المخصصات المالية من ميزانية الدولة لقطاع التعليم تكون قد انخفضت وما فتئت تتناقص على مر السنين رغم التحسن في ميزانية الدولة بعد الارتفاعات التي شاهدها أسعار البترول. فعلى سبيل المثال فان حصة التعليم الابتدائي والثانوي من ميزانية الدولة بلغ 7.42 % في سنة 1999 بعدما وصل الى 20.7 % سنة 1990. أما المخصصات المالية الموجهة للتعليم العالي من ميزانية الدولة فإنها هي كذلك شهدت انخفاضا مستمرا، فبعد ان كانت تشكل 4.11 بالمائة سنة 1994 فقد تفهقرت إلى مستوى أدنى لتصل إلى 2.37 بالمائة سنة 1999.¹⁴

ان السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أدارت وجهها عن قطاع حساس مثل التعليم أدى إلى ظاهرة كثيرا ما أدت إلى انخفاض المستوى والتحصيل المعرفي - إنها ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام نتيجة قلة وتواضع المخصصات المالية لهذا القطاع الاستراتيجي.

من جانب آخر، فإذا كان الأستاذ هو عماد التعليم ، إلا ان هذا الأخير لم يحسن إعداده ولم يرفع من مستواه المادي والمعنوي، ولم تقدم له تلك الحوافز الضرورية للقيام بمهمته الإنسانية الكبيرة مما أعاق العملية التعليمية ونشاط البحث العلمي للوصول إلى المستوى المطلوب في الجزائر المتطلعة للعصرنة.

أخيرا قد لا نكون مخطئين إذا قلنا بان السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة في الجزائر قد تناست بل أهملت واحد من القطاعات الذي كان من المفروض ان يولى الاهتمام الأكبر، كما إنها لحد الآن لم تع المفهوم الصحيح للتنمية البشرية، ذلك ان الإحصائيات تبين بان نسبة الأمية في الجزائر تكون قد وصلت إلى حوالي 30 بالمائة أي حوالي 9.63 مليون جزائري من مجموع 32.12 مليون مواطن. إن هذه النسبة وهذا العدد لا بد وان يرتفع إذا ما أخذنا الإناث لوحدهن، إذ أن النسبة وصلت إلى 39 %، أي 6.26 مليون من الإناث الأميات¹⁵، وهي نسبة كبيرة جدا في هذا الظرف حيث ترفع الأصوات عاليا من اجل إعطاء الاهتمام بالتعليم والصحة وغيرها من المجالات التي تشكل الأركان الأساسية للتنمية البشرية.

في هذه النقطة، فإنني أسجل بعض النقاط الأساسية التي تشكل في اعتقادي، ما يجب ان يكون عليه التعليم بصفة عامة لتحقيق تنمية بشرية صحيحة. وضع سياسة وطنية شاملة، من قبل الدولة لمختلف أطوار التعليم وذلك على أساس ان التعليم قضية وطنية، تهم كل المجتمع الجزائري وإنها استثمار جيد لأي تقدم نصبوا إليه؛

ان أية سياسة للتعليم من اجل التنمية البشرية، لا بد وان تتداخل مع التنمية الشاملة، وإلا كنا نخادع أنفسنا، إذ يجب ان نتذكر ان التنمية عملية شاملة ويجب ان تحركها كل من القيم الاقتصادية وغير الاقتصادية؛ ان التعليم يجب ان يكون مخططا بشكل سليم، يساعد على نشر الفرص الاقتصادية والعائد لكل الجماعات العريضة من المجتمع. ربط كل محاولة إصلاح للتعليم بنتائج البحث؛ إعادة الاعتبار لرجال التعليم وتحسين أوضاعهم المادية والمعرفية لخلق لديهم الحوافز، وصون كرامتهم.

الفقر وتوزيع الدخل:

تعاني البشرية من مشاكل كبرى على جميع الأصعدة، إلا أن مشكل الفقر يبقى المعضلة الأكثر أهمية نظرا لتعدد أبعاده وسبل معالجته. ولقد جرت العادة أن يقع تناول قضية الفقر من حيث هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية عادية مألوفة موجودة في جميع المجتمعات وفي جميع العصور، وإن بدرجات متفاوتة. وتزخر آداب الشعوب بالإشارات إلى الفقراء والأغنياء كما لا تخلو الأدبيات من ذكر واجب الأغنياء تجاه الفقراء باعتبار الفقر والغنى محنة لهؤلاء وامتحانا لأولئك. لقد تعددت المقاربات والسياسات الحكومية للدول من أجل تحقيق التنمية ومن تم القضاء على الفقر، مسخرة في ذلك موارد طبيعية ومالية هائلة، اضطرت معها مجموعة من الدول أن ترهن اقتصادها وماليتها تجاه الصناديق الدولية لمدة عقود من الزمن. إلا أن مسألة الواقع تبين بجلاء أن نسبة كبيرة من الدول لازالت تعيش وتتخبط في ظروف أقل ما يمكن أن نقول عنها، بأنها ظروف غير إنسانية.

تنزع المؤسسات الأممية إلى تحديد عتبات الفقر حسب مستوى المعيشة في كل بلد، ولكنها تورد غالبا معدّلا يطبق على البلدان الفقيرة، مقدّرة عتبة الفقر بمعدّل دخل فردي دون الدولارين في اليوم، ومعتبرة ما دون الدولار الواحد علامة فقر مدقع. ان الرأي الذي أخذ يسود في العقود الأخيرة ولا سيما في السنين الأخيرة، هو أن الفقر شكل من أشكال الإقصاء والتهميش ومسّ بكرامة الإنسان، ومن ثمّ فهو انتهاك لحق جوهرى من حقوق الإنسان ينجّر عنه انتهاك لعديد الحقوق المتفرعة، منها الحق في الشغل والدخل المناسب والعيش الكريم والضمان الاجتماعي والصحة، الخ. وهي حقوق اقتصادية واجتماعية أساسية.

الفقر هو عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة، والفقر له أبعاد وأشكال متعددة، هناك بعد اقتصادي، إنساني، سياسي وسوسيو ثقافي. غير اننا في هذه النقطة، سوف نركز على البعد الاقتصادي للفقر، ذلك ان منهجية البحث تطلبت إثراء الأبعاد الأخرى منفصلة.¹⁶ ان البعد الاقتصادي، يرى بان الفقر يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء...الخ. أما البعد الإنساني فينظر الى الفقر على انه عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد والوجود. في حين البعد السياسي للفقر يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية. أما البعد السوسيوثقافي للفقر فيتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة و المجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية و الانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

ان استئصال آفة الفقر تعتبر من الأركان الأساسية لتحقيق التنمية البشرية المنشودة، وبالتالي تشكل واحد من التحديات التي تواجه الكثير من الدول خاصة في الدول النامية حيث الجزء الأكبر من البشر فيها يعاني سوء التغذية والملبس والسكن وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة بظاهرة الفقر.

والجزائر واحدة من الدول النامية التي وان كانت برامجها وسياساتها الأولى مع بداية الاستقلال كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى القضاء على التخلف بما في ذلك الفقر، والتبعية للخارج. هذه السياسات وان شابها بعض القصور فإنها كانت منحازة وبدرجة كبير تجاه المحرومين والفقراء من دون شك. إلا ان السنوات الأخيرة شهدت الكثير من الضغوطات الداخلية والخارجية، جعلت من مسيرة التنمية تغير من مسارها بشكل جذري حيث تخلت الدولة عن مختلف الوظائف التي كانت تؤديها للمواطن في فترة الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات. وهكذا تم إطلاق العنان للأسعار، كما ان الكثير من الخدمات أصبحت تخضع للكثير من الرسوم وأصبحت تقيم سويقيا.

فإذا تتبعنا مجموعة الإحصائيات فيما يخص حالة الفقر في الجزائر، ورغم ان مؤشر الدخل لوحده لا يعكس طبيعة الظاهرة بشكل كامل، إلا اننا سوف نعتمده كمؤشر لدراستنا، وذلك لنقص بل لانعدام المعلومات الإحصائية التي تعبر عن هذه الظاهرة من مختلف الأبعاد.

فحسب الإحصائيات الرسمية فان الحد الأدنى للجر المضمون يكون قد زاد بشكل كبير مثلما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم 03: تطور الأجر الأدنى المضمون في الجزائر خلال 1990-2007 بالدينار الجزائري

السنوات	1990	1991	1992	1994	1997	1998	2001	2004	2007
SMIG	1000	1800	2500	4000	4800	6000	8000	10000	12000

www.ons.dz

إلا انه حسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الصادر عن سنة 2004 يبين بان معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كان سالبا بين سنوات 1985-2002 حيث بلغ -0.2% مما يبين بان سنوات السبعينات كانت أفضل بكثير من السنوات الأخيرة بالنسبة للحالة الاجتماعية للفرد الجزائري، رغم ان هذا المؤشر ظهر موجبا خلال التسعينات، ففي خلال سنوات 1990 - 2002 بلغ هذا المؤشر 0.3 بالمائة¹⁷.

ان استخدام مؤشر معدل النمو السنوي في النتائج المحلي للفرد لوحده سوف لن تكون له أية دلالة إذا ما لم يقرن بمؤشر آخر وهو معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك. ذلك ان التجارب بينت بأن تحقيق النمو لا ينجر عنه ضرورة تحقيق التنمية البشرية إذا لم يصاحبه توزيع عادل نسبيا لخيرات البلاد. فالبشرية قد حققت في الثمانينات نسبة نمو عام محترم لكن ذلك لم يمنع زيادة عدد الفقراء المدقعين في نفس الفترة زيادة قدرت بمائة مليون فقير جديد¹⁸.

فحسب نفس التقرير، فانه يشار إلى ان هذا المعدل بلغ بين سنوات 1990-2000 في المتوسط 14% و1.4% خلال سنتي 2001-2002، مما يعني بان التغير في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للفرد الواحد كان سالبا. كما ان إحصائيات 1999 تبين بان نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر قد وصل إلى 23% من مجموع السكان¹⁹، ويمكن ان تكون هذه النسبة قد زادت في السنوات الأخيرة مثل ما نعيش ذلك على ارض الواقع.

جدول رقم 04: نسب مداخيل أكثر السكان غني وأشدهم فقراً في الجزائر سنة 1995

أغنى 10% إلى أفقر 10% (أ)	أغنى 20% إلى أفقر 20% (أ)	مُنسَب جنِي(ب)
9.6	6.1	35.3

(أ) تبيّن المعطيات نسبة دخل أغنى الفئات أو نصيبها من الاستهلاك إلى دخل أفقر الفئات أو نصيبها من الاستهلاك.

(ب) يقيس مُنسَب جنِي أوجه عدم المساواة في التوزيع الكلي للدخل أو الاستهلاك.

المصدر: منظمة الصحة العالمية المكتب الإقليمي شرق المتوسط. www.emro.who.int

من جانب آخر لو تتبعنا توزيع فئات المجتمع حسب الفئات الغنية والفقيرة لوجدنا بان الفجوة بين الاثنيين ما فتئت تتوسع بشكل مستمر. فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2004 يبين بان أفقر 10% من سكان الجزائر لا تتحصل سوى على 2.8% من الدخل الوطني و الـ 20% من الفقراء لا تتحصل سوى على 7%، بينما الـ 20% من اغني الناس تتحصل على 42.6% وكذلك الـ 10% الأخيرة من أغني الجزائريين تتحصل على 26.8% من الدخل الوطني. ناهيك عن إحصائيات السنوات الأخيرة حيث الفجوة بين أغني الأغنياء وأفقر الفقراء في اتساع كبير ومستمر.

انه من اجل معالجة آفة الفقر والتخفيف منها، ودون اعتماد إجراءات قديمة وفسادة، كتلك التي اعتمدت في الجزائر للتخفيف من ظاهرة الفقر والعوز والحاجة، مثل سياسة

تشغيل الشباب وبرامج الحماية الاجتماعية وقفة رمضان وغيرها من الإجراءات التي اختلط فيها الحابل مع النابل، هناك العديد من التجارب التي نجحت في ذلك، رغم اختلاف وتمايز الظروف الذاتية والموضوعية. ولأجل ذلك نرى انه من الضروري اعتماد فلسفة جديدة شعارها ان النمو الاقتصادي يقود حتما الى المساواة في الدخل وذلك عن طريق:

- القناعة والالتزام السياسي والحكومي بأن التنمية البشرية هي وحدها القادرة على أن تحدث النمو الاقتصادي تترجم في صورة إعادة توزيع الاستثمارات لتحقيق التنمية البشرية.

- رفع الأجور وتماشيا بشكل فعلي وصحيح مع الارتفاعات في الأسعار مع التركيز على العمل الحقيقي؛

إعداد وتنفيذ برنامج للتنمية للأسر الأشد فقرا يقدم فرصا للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بتحسين نوعية الحياة؛

برامج تمويلية تقدم القروض بدون فوائد الى الفقراء من السكان، تمكين الفقراء من القروض لشراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها بعد تطوير السوق المالي والنقدي؛

تقديم إعانات شهرية بعد الجرد الدقيق والحازم والرادع لفئة السكان الفقراء، بما يعادل الأجر الأدنى القاعدي،

توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة؛ توسيع إقامة أنشطة حقيقية يستفيد منها السكان الفقراء مثل الخدمات ذات المنفعة العامة.

ان إستراتيجية مكافحة الفقر لا بد ان تركز على أربعة محاور كبيرة تتضافر فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف المحددة لهذه الإستراتيجية وهي تسريع وتيرة النمو الاقتصادي كأساس لتقليص الفقر وتحسين تنافسية الاقتصاد والحد من تبعيته للعوامل الخارجية؛ تثمين قدرات النمو والإنتاجية لدى الفقراء؛ تنمية الموارد البشرية والنفاد إلى البنى التحتية الأساسية؛ وأخيرا، ترقية تنمية مؤسسية حقيقية تستند إلى الحكم الرشيد وإلى المشاركة الكاملة لجميع الفاعلين في مكافحة الفقر.

البطالة: البطالة هي مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية. وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج، لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة. فالشباب يفكر في بناء أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على نفسه من خلال العمل والإنتاج، لا سيما ذوي الكفاءات والخريجين الذين امضوا الشطر المهم من حياتهم في الدراسة والتخصص، واكتساب المعارف والخبرات العلمية.

ان الإحصائيات تؤكد بان هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم هم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان وتخلف أوضاعهم الصحية، بل ان تعطيل الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، لا سيما بين الشباب الممثلة طاقة وحيوية ولا يجد المجال لتصريف تلك الطاقة، يؤدي الى ان ترتد عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسيا مسببة له مشاكل كثيرة.

لاشك أن البحث في أسباب مشكلة البطالة لا بد من ربطه بنمط عملية التنمية السائدة، فقد شهد الاقتصاد الجزائري تقلبا في أكثر من نمط من أنماط التنمية فمن نمط اقتصاد الحر الرأسمالي قبل الاستقلال، إلى نمط الاقتصاد الاشتراكي الموجه مع ما صاحبه من التزام الدولة باستيعاب الجزء الأكبر من العمالة في دواليب العمل الحكومي بشقيه الإنتاجي والخدمي، حيث أدى ذلك إلى خفض معدلات البطالة في تلك الفترة. فرغم ما مر به الاقتصاد الجزائري في الفترة من 1965 إلى 1980 من صعوبات نتيجة لتوجيه وتعبئة الجزء الأكبر من موارده لبناء قاعدة صناعية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستهدفة، إلا أن معدلات البطالة في تلك الفترة كانت تدور حول معدلات منخفضة إذا ما قورنت بالوقت الراهن. إلا انه بداية تحول الاقتصاد الجزائري من نمط التنمية المعتمد على الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى تنفيذ ما سمي بسياسات الانفتاح الاقتصادي في النصف الثاني من الثمانينات اتجهت معدلات البطالة نحو الارتفاع النسبي.

نعتقد بان تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر يعود بالدرجة الأولى الى سببين اثنين:
أولاً: فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب، وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، إضافة إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة، والمرافق العامة وانسحابها تدريجياً من ميدان الإنتاج، والاستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص.

ثانياً: ارتفاع معدل نمو العمالة الجزائرية، مقابل انخفاض نمو الناتج الإجمالي الحقيقي؛ ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو العمالة 2.5 % سنوياً، فإن نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لا يسير بالوتيرة نفسها، بل يصل في بعض السنوات إلى الركود، وأحياناً يكون سالباً.

لقد برزت مشكلة البطالة في الجزائر في النصف الثاني من عقد الثمانينات واتضحت بشكل ملفت وتفاقت أكثر في التسعينات من القرن الماضي، إذ قدرت نسبة العاطلين عن العمل في الجزائر 16 % سنة 1985 لتنتقل إلى 28.5 % عام 1995²⁰. ولعل أهم الأسباب المباشرة في زيادة البطالة في الجزائر ترجع الى السياسة الانكماشية التي اتبعت في عقدي الثمانينات والتسعينات عن طريق توقف الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتوقف تمويل المؤسسات بل حلها وخصصتها وتسريح العمال وتطبيق نظام التقاعد المسبق بهدف الجدوى الاقتصادية. وفي بعض الحالات تحويل مؤسسات القطاع العام الى الملكية الخاصة وتقليل التوظيف الجديد في القطاع الحكومي تماشياً مع سياسة خفض النفقات وتقليل تدخل الدولة في سوق العمل من ناحية أخرى.

الواقع ان هناك أيدي عاملة تزداد سنويا ولا يحسب لها أي حساب ولا تجد أية فرصة للعمل إذ يتوافد سنويا أكثر من 300 ألف قادر على العمل خاصة فئة الشباب المتعلم على سوق العمل دون جدوى، و لا تجد أمامها أية فرصة للعمل.
رغم ان السنوات الأخيرة من تطور المجتمع الجزائري شهدت بعض التحسن في التوظيف وخلق مناصب الشغل إلا ان معظمها ليس حقيقيا ولا دائما. فحسب الإحصائيات الرسمية فان معدل البطالة يكون قد انخفض الى 12.30 % سنة 2006 بعدما وصل الى أكثر من 29 % خلال سنوات التسعينات . هذا المؤشر يتوزع حسب الحضر والريف بـ 12.80 % و 11.50 % على التوالي. والجدول الموالي يبين مؤشر البطالة في الجزائر.

جدول لاقم 05: مؤشر البطالة حسب الفئات العمرية وما بين الريف والحضر في الجزائر
لسنة 2005

الفئات	الحضر	الريف	المجموع
20- سنة	100328	105089	205417
24-20	277413	203756	481169
29-25	244181	154598	398779
34-30	104465	72201	176666
39-35	47324	36933	84257
44-40	24258	18838	43096
49-45	22266	9347	31613
54-50	11479	8019	19798
59-55	3341	4450	7791
المجموع	835056	613232	1448288
النسبة المئوية	60	40	100

[www. Ons.dz/ emploi/emploi2005/](http://www.Ons.dz/emploi/emploi2005/)

أن البطالة في الجزائر هي بطالة متعلمة فالغالبية العظمى من العاطلين هم من خريجي الجامعات ومدارس ثانوية. أن نسبة المتعلمين في كتلة المتعلمين أخذة في الازدياد وهو ما يعني إهدار طاقات وموارد استثمارية تم استثمارها في العملية التعليمية دون أن ينتج عنها عائد، يتمثل في تشغيل هذه الطاقة البشرية لتصبح منتجة.

من جانب آخر، إن الزيادة في حجم القوى العاملة هي النتيجة المنطقية لزيادة السكان، لكن السؤال الذي يبرز ويطرح نفسه بإلحاح هو، هل في إمكان الجزائر استيعاب كل هذه الزيادات في الأيدي العاملة استيعابا اقتصاديا؟ بمعنى آخر هل باستطاعة الجزائر تشغيل هذه القوى العاملة التي تضاف سنويا الى سوق العمل. الجواب سيكون بالإيجاب طبعاً.

ان حل مشكلة البطالة ومحاربة الفقر ومعالجة الزيادة السكانية وتحقيق العدالة الاجتماعية لا ينفصل عن أي تخطيط أو خطط ترسم معالم المجتمع الجزائري مستقبلا على أسس صحيحة، وتحدد ملامح الاتجاه والطريق الذي يجب ان نضع أولى الخطوات الواثقة عليه، وان المسألة ليست فقط بان نقول نحن أصبحنا في اقتصاد السوق . فالبطالة في الجزائر لا تشبه البطالة في أوروبا أو أمريكا أو اليابان، حيث تدفع الحكومات راتبا للعاطلين عن العمل شهريا، وهكذا فان العديد من الكسالى يفضلون عدم العمل والاعتماد على راتب الرعاية الاجتماعية وهو أمر يثقل كاهل ميزانية الحكومة ودافعي الضرائب.

لهذا فإننا نرى انه من الضروري اعتماد تصور بعيد المدى قادر على تأمين فرص العمل والتخفيف من أفة البطالة وذلك عن طريق:

التأهيل الحرفي والمهني واكتساب المهارات والخبرات العلمية؛ لأنه يعتبر من أولى مستلزمات العمل في عصرنا الحاضر. ومن جانب آخر يتعين الارتقاء بنوعية رأس المال البشري، من خلال الاستثمار المكثف في التعليم والتدريب المستمرين وفي الرعاية الصحية، مع إيلاء عناية خاصة للمستضعفين، الفقراء والنساء، حتى يتأهل

الأفراد في سوق العمل لفرص العمل الأفضل. وهذه مهمة تاريخية ليس لها إلا الدولة، وعلى حد وفائها بهذه المهمة سيتحدد مدى خدمتها لغاية التقدم.

وحيث لا يُتوقع أن يتمكن رأس المال الكبير، من خلق فرص العمل الكافية لمواجهة تحدى البطالة، فيتعين توفير البنية المؤسسية المواتية لقيام المشروعات الصغيرة والمصغرة بدور مهم في خلق فرص العمل، مع خلق التضافر الفعال بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال الحديث. وبهدف تحقيق ذلك الهدف، لا بد من تمكين عموم الناس، خاصة الفقراء، من الأصول الإنتاجية بالإضافة إلى رأس المال البشري. ويأتي على رأس القائمة الائتمان، بشروط ميسرة، والأرض والماء في المناطق الريفية حيث يعيش كثرة الفقراء.

تطوير نظام مصرفي قادر على مسايرة تطلعات الشباب الجزائري واستراتيجيات التحول؛

كذلك يتعين أن توفر البيئة القانونية والإدارية لتسهيل قيام المشروعات الصغيرة ورعايتها، حيث تنسم هذه المشروعات بالضعف وارتفاع احتمال الفشل. إضافة إلى الشفافية في منح التمويل واعتماد المشاريع؛

فسح المجال للجيل الجديد لإدارة شؤونه حسب تصوراتهِ وما تقتضيه المرحلة؛ لا تتحقق التنمية "المتواصلة" القادرة على البقاء المرتكزة على التنمية البشرية إلا ببناء تكنولوجيات محلية تنسم بأنها كثيفة العمل، كفئة في استخدام الطاقة، منخفضة التكاليف غير ملوثة للبيئة وتؤدي لرفع إنتاجية عناصر الإنتاج المحدودة وتحافظ على الموارد الطبيعية .

تحسين الأداء الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ، ولا شك أن ذلك سوف يساهم في كبح جماح مشكلة البطالة، ويساعد على توفير فرص عمل لا حصر لها للشباب.

وفى النهاية، فإن بلوغ التوجهات الإستراتيجية السابقة غاياتها في مكافحة البطالة يتطلب تغييرات مؤسسية بعيدة المدى في البنية الاقتصادية والسياسة تشمل زيادة كفاءة سوق العمل في سياق تدعيم تنافسية الأسواق عامة وضبط نشاطها، في إطار من سيادة القانون التامة واستقلال للقضاء غير منقوص، وإصلاح الخدمة الحكومية، وإقامة نظم فعالة للأمان الاجتماعي، وإصلاح نظم الحكم لتصبح معبرة عن الناس بشفافية ومسئولة أمامهم بفعالية، ولتتمكن من تقوية مؤسسات المجتمع المدني الجماهيرية بحق، حتى يصبح لعموم الناس، وللفقراء خاصة، صوت مسموع في الشأن العام.

خاتمة:

ان تجارب التنمية السابقة في الجزائر، تميزت بالتركيز على الجوانب الاقتصادية والمالية وراهننت عليها لرفع نسبة النمو وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، لكن في الواقع لا تنمية اقتصادية حقيقية أنجزت بالشكل الذي كان مأمول منه، وضمنت معدلات نمو عالية ومستقرة ولا تنمية بشرية تحققت وأمنت حياة كريمة للبشر في الجزائر، حياة خالية من الأمراض والأمية وسوء التغذية والفقر والبطالة. الحقيقة ان الكثير من الأمراض التي تم التخلص منها في سنوات السبعينات والثمانينات تكون قد رجعت، كما ان الأمية بين أفراد المجتمع تشكل نسبة خطيرة وأصبح العزوف عن التعليم والدراسة من السمات الرئيسية للشباب، أما سوء التغذية والفقر فان نسبة الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر في تزايد مستمر رغم الحالة المالية الممتازة في البلاد، في حين ان البطالة لا تزال ضاربة أطنابها خاصة في فئة الشباب . ان التصورات السابقة للتنمية البشرية في الجزائر تبقى ناقصة ومبهمة ذلك ان التنمية ليست عملية ميكانيكية، فالتنمية هي قبل كل شيء إرادة وتصور وإستراتيجية متعددة الأبعاد يكون الإنسان فيها هو غايتها والأداة المبرمجة والمنفذة لها.

المراجع:

- 1- د. إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، منتدى العالم الثالث، دار الشروق، القاهرة 2003، ص 17.
- 2- نفس المرجع ، ص 18.
- 3-مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع، العدد الأول الكويت ديسمبر 2004 ص. 71.
- 4-إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، منتدى العالم الثالث، دار الشروق، القاهرة 2003ص. 29.
- 5- تقرير التنمية البشري للأمم المتحدة لعام 2003، واشنطن 2004.
- 6-مصر تقرير التنمية البشرية في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة 2003.
- 7-مجلة بحوث اقتصادية عربي، تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة العدد السادس والعشرون، 2001، ص. 70-71.
- 8- د. محمد غانم، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، معهد الأبحاث التطبيقية القدس، 2001 متوفر على شبكة الإنترنت.
- 9-منظمة الصحة العالمية: الاستثمار في صحة الفقراء، الإستراتيجية الإقليمية لتنمية الصحة المضمونة
www.emro.who.int
- 10 الصحة والتنمية ... العلاقة المتجدرة www.hewaraat.com
- 11- تقرير التنمية البشرية لعام 2004، واشنطن 2004.
- 12-جون هانسن وآخرون: التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية، القاهرة ، 1976 ص. 3
- 13 MINISTERE de l'EDUCATION NATIONALE : données statistiques, sous directions des statistiques N°37, ALGER 1999, P208-209.
- 14 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، أعداد 33، 89 لسنة 1997 و عدد 92 لسنة 2001
- 15 -الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر 14-15/ 2005/ 11 ص 51.
- 16 www.tanmia.ma هندسة الفقر
- 17 - تقرير التنمية البشرية لعام 2004، واشنطن 2004.
- 18 - د. الطيب الكوش: الفقر وحقوق الانسان www.aihr.org
- 19 - الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر 14-15/ 2005/ 11 ص 47
- 20 Les cahiers du CREAD, N° 46/47, 4 trimestre 1998 et 1 trimestre 1999, P. 45